الأمم المتحدة

A/57/388

الجمعية العامة

Distr.: General
9 September 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

تقرير الأمين العام**

موجز

يقصد هذا التقرير إلى مساعدة الجمعية العامة على اتخاذ قرارها بشأن الطرائق والطابع والتوقيت فيما يتصل بالحوار القادم الرفيع المستوى أخذا بعين الاعتبار الدور المهم الذي أسبغه على الحوار توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وطبقا لما طلبه قرار الجمعية العامة ٥٦/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ترد أدناه آراء الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إضافة إلى مقترحات الأمين العام.

* A/57/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعكس المداولات التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية في شهر تموز/يوليه بشأن دور المجلس في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

081002 071002 02-58378 (A)
0258378

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٧	٣
ثانيا – آراء الدول الأعضاء	٨-٢٣	٤
ثالثا – آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢٤-٣٥	١١
رابعا – مقترحات للحوار الثالث الرفيع المستوى	٣٦-٥١	١٥
ألف – طابع الحوار	٣٧-٤٢	١٥
بـاء – التوقيت	٤٣	١٧
جيم – طرائق العمل	٤٤-٥١	١٧

أولا – مقدمة

١ – منذ تسعة أعوام مضت انطلقت فكرة تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة[١]. وقد عقد الحوار الأول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فيما عُقد الحوار الثاني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعد سنة واحدة من مؤتمر قمة الألفية[٢] وفي كلتا المناسبتين كان موضوع الحوار متصلا بشتى جوانب العولمة وأثرها وأفضى إلى اتخاذ قرار بشأن الموضوع من جانب الجمعية العامة. وقد دار الحوار حول فكرة المشاركة وتم تنظيمه على أساس طرائق مبتكرة بما في ذلك عقد موائد مستديرة وأفرقة للمناقشة بالإضافة إلى مناقشة عامة.

٢ – وسوف يعقد الحوار القادم الرفيع المستوى للجمعية العامة بوصفه جزءا من الإطار الشامل لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وكان مؤتمر مونتيري قد دعا إلى شراكة جديدة من أجل التنمية كما شمل المؤتمر وعمليته التحضيرية نُهُجا مبتكرة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء تألف من حوار مفتوح على الصعيد الحكومي الدولي وتعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى مشاركة فعالة للمجتمع المدني الفعال وقطاع الأعمال، وتعاون وثيق فيما بين الأمانات على مستوى المؤسسات الكبرى صاحبة المصلحة. وعلى ذلك يبدو أن ثمة جوانب من التشابه الكبير قائمة بالفعل بين النُهُج والطرائق المستخدمة في عملية مونتيري وبين الحوارين السابقين الرفيعي المستوى في الجمعية العامة.

٣ – وقد ذكر توافق آراء مونتيري أن الحوار الرفيع المستوى ينبغي أن يخدم بوصفه محور تنسيق حكومي دولي من أجل المتابعة العامة للمؤتمر والقضايا المتصلة به وأنه سوف ينظر في تقارير التمويل ذات الصلة التي تصدر من أجل التنمية عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى إضافة إلى المسائل ذات الصلة بموضوع تمويل التنمية. كما أن الحوار الرفيع المستوى سوف يشمل حوارا حول السياسات بمشاركة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر بما في ذلك موضوع التماسك والاتساق للأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية. وسينظر في وضع الطرائق المناسبة لتمكين جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المشاركة إذا اقتضى الأمر في الحوار الرفيع المستوى الذي أعيد تشكيله[٣].

٤ – وفي إطار آلية المتابعة، أسند توافق آراء مونتيري كذلك دورا مهما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مواصلة المشاركة في التنفيذ. وكان المجلس قد أكد في دورته

الموضوعية لعام ٢٠٠٢ استعداده لتقديم تقرير إلى الجمعية العامة وطرح مدخلات للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى الذي يجري كل سنتين بالجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة وكذلك عن جميع الجهود التي يبذلها المجلس دعما لعملية مونتيري، بما في ذلك النتائج التي يسفر عنها اجتماع الربيع السنوي الذي يضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية[٤].

٥ - وسوف يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ قرارها بشأن طبيعة وتوقيت وطرائق الحوار الرفيع المستوى القادم بحيث تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إعادة تشكيله ليصبح محور التنسيق على المستوى الحكومي الدولي لمتابعة مونتيري. وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في النظر في إمكانية التطرق إلى أفضل وسائل متابعة مونتيري ضمن إطار المتابعة المتكاملة للمؤتمرات واجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

٦ - ولمساعدة الجمعية العامة في مداولاتها، يستجيب هذا التقرير في وقت واحد إزاء الولاية التي طُرحت في توافق آراء مونتيري وفي قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ حيث طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع الحكومات ومع جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، باقتراح طرائق إقامة هذا الحوار البنّاء وهذه الشراكة الحقيقية وتحديد طبيعتهما وتوقيتهما المناسب تعزيزا للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، لكي تنظر في ذلك الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

٧ - وكما هو مطلوب في القرار ١٩٠/٥٦، استطلع الأمين العام، في مذكرته الشفوية المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بطرائق الحوار وطبيعته وتوقيته. كما طُلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقدم آراءها. ومن ثم فالآراء المطروحة في الإجابات الواردة من ١١ حكومة/مجموعة من البلدان ومن ١٠ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يرد تلخيصها أدناه[٥].

ثانيا - آراء الدول الأعضاء[٦]

٨ - الاتحاد الأوروبي أكد أن كل شيء يؤثر على متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لا بد من النظر إليه في إطار نهج واسع وشامل وجامع لكل العناصر، وأيضا ضمن إطار متابعة سائر المؤتمرات والإعلانات الصادرة ولا سيما ما يتصل بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإعلان الألفية. وفضلا عن ذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي إعادة تشكيل الحوار الرفيع المستوى بحيث يصبح محور التنسيق على المستوى الحكومي الدولي للمتابعة العامة

للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وغير ذلك من القضايا ذات الصلة بحيث يجمع، وربما يتدارس الجهود التي تبذلها سائر الأطراف صاحبة المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأكد الاتحاد الأوروبي على أهمية ما ساهم به الأمين العام للأمم المتحدة من أفكار ترد في تقريره بشأن كيفية إتاحة سبل مشاركة جميع أصحاب المصلحة في اجتماعات الحوار الرفيع المستوى لدى الجمعية العامة والاستعدادات المتخذة في هذا الصدد. وشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى إيجاد حل مبتكر لمشاركة جميع الأطر المؤسسية صاحبة المصلحة في الحوار الرفيع المستوى في الجمعية العامة ومنها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال.

٩ - وفيما يتعلق بالتوقيت، أشار الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة أن ينعقد الحوار الرفيع المستوى القادم في عام ٢٠٠٣. كما أوضح أنه لكي يصبح حوار الجمعية العامة هو محور التنسيق على أساس الطرائق المقترحة أعلاه، ينبغي أن يتم إعداده على النحو السليم. وفي ضوء قيود الوقت للحوار الرفيع المستوى، فقد رأى الاتحاد الأوروبي أن من شأن ملخص يقدمه رئيس المؤتمر لدى اختتام هذه المناسبة أن يشكِّل، كما في الحوارين السابقين، أكثر النتائج ملاءمة. وفيما يتعلق بطرائق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رأى الاتحاد الأوروبي أنه سيكون من الضروري مناقشتها على مدار الأشهر القليلة القادمة في اجتماعات المجلس، كما ارتأى الاتحاد الأوروبي ضرورة أن يظل المجلس هو المؤسسة التي تتولى أمر المتابعة المتكاملة والمتناسقة لمختلف اجتماعات القمة والمؤتمرات الأخرى بما في ذلك مؤتمر مونتيري بحيث يتولى توجيه المبادرات المختلفة التي تتطلبها متابعة مونتيري في إطار منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وأبدت **البرازيل** موافقتها على استمرار عقد الحوار الرفيع المستوى مرة كل عامين، واقترحت أن يحدد موعد عقده، في السنوات التي يتزامن فيها مع الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، الذي يعقد في واشنطن، بحيث يدور في واشنطن، فور انتهاء الاجتماع السنوي، بغية تمكين السلطات المشاركة في الاجتماع من المشاركة أيضا في الحوار، ومع تيسير هذه المشاركة. كما اقترحت البرازيل أن يتيح الحوار الرفيع المستوى فرصة لحوار تفاعلي بين الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة المكلفة بولايات في مجال التنمية، إضافة إلى مؤسسات بريتون وودز، وتنظيمات المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلون للقطاع الخاص، ومؤكدة على أنه يتعين أن يخدم الحوار كمنتدى لتبادل الخبرات ومناقشة السياسات، التي تهدف إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري النظر في توافق آراء مونتيري بأكمله، بغية المحافظة على عنصر الترابط في معالجة المواضيع التي يتكون منها.

١١ - واقترحت **جنوب أفريقيا** أن يأخذ تقرير الأمين العام في الاعتبار طرائق المشاركة التي طبقت في تمويل العملية التنموية، إذ يكفل ذلك مشاركة أكبر عدد من أصحاب المصلحة المعنيين. واقترحت جنوب أفريقيا أن تكون للحوار الرفيع المستوى ''بمجالات اختصاص''، وأن يكون لنتائجه وضع خاص. وفيما قد لا تدعو الضرورة لوثيقة متفاوض عليها، إلا أنه يتعين أن تكون هناك آلية لكفالة رصد واستعراض توافق آراء مونتيري.

١٢ - وأبدت **بولندا** موافقتها على أنه يتعين أن يتواصل عقد الحوار الرفيع المستوى مرة كل عامين، نظرا إلى أن الفترات الفاصلة بين الاجتماعات تتيح للمشاركين في الحوار الفرصة لإجراء تحليلات متعمقة، ولتقييم التعاون الدولي من أجل التنمية، فضلا عن تقييم الأحداث والتحديات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي. وذكرت بولندا إنه يمكن عقد الاجتماع القادم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، قبل أو أثناء انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وقد يمثل الاجتماع القادم، الذي يأتي انعقاده عقب اجتماع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وما سبقه من مؤتمرات في مونتيري والدوحة، فرصة للنظر في تأثيرات التجارة والتمويل على التنمية المستدامة. ويمكن أيضا أن تشتمل المجالات المواضيعية للحوار القادم على قضايا تتصل بتمويل التنمية (وفقا للفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري)، فضلا عن ترابط السياسات من الناحية الإنمائية، وتنسيق أنشطة المنظمات الدولية والإقليمية في مجال التعاون الإنمائي، إضافة إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة من أجل إدماج اقتصادات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأشارت بولندا إلى أن هناك إمكانية لأن تشمل الجلسات العامة للحوار الرفيع المستوى موائد مستديرة، وحلقات نقاشية غير رسمية. وارتأت بولندا أن مشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، على مستوى أوسع، جديرة بأن تسهم في إثراء المناقشات، وبأن تيسر النظر في تأثير 'جولة الألفية' التي عقدتها منظمة التجارة العالمية بشأن تسريع العمليات الإنمائية. ويستحسن أيضا أن تشارك في ذلك وكالات المساعدة الإنمائية، والقطاع غير الحكومي المشتغل بالتنفيذ العملي لأهداف الألفية الإنمائية.

١٣ - وأكدت **المكسيك** أهمية الإجراءات التي تكفل أن ينفذ الحوار الرفيع المستوى بشكل كامل بالاستناد إلى التجربة الثرية لمؤتمر مونتيري وعمليته التحضيرية، في ضوء مهامه المزدوجة كمركز تنسيق مهم مطلوب منه أن: (أ) يكفل المتابعة الملائمة للاتفاقات والالتزامات الناشئة عن المؤتمر؛ و (ب) يواصل بناء الجسور التي تربط المنظمات الإنمائية والمالية والتجارية بالمبادرات التي تطلق في هذه الميادين، في إطار جدول الأعمال الكلي للمؤتمر. وعندما يؤخذ في الاعتبار تنفيذ جميع العناصر وجهود الدعم المتصورة في توافق آراء مونتيري بغية أداء المهمتين معا، يقتضي الأمر كفالة أن تؤدي جميع الإجراءات الموضوعية

المشتركة فيما بين المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف، لا سيما الحوار الرفيع المستوى، إلى تعزيز الإجراءات التكاملية والمقترحات المحددة من منطلق رؤية طويلة الأجل.

١٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٦٩ (ج) من توافق آراء مونتيري، التي تنص على أنه يتعين ''تقييم التقارير المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية، الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الهيئات، فضلا عن مسائل أخرى ذات صلة''، أوضحت المكسيك أن التحديات المتعلقة بهذا التقييم والتنفيذ تدخل في اختصاص المشاركين في عملية مونتيري مجتمعين ومنفردين. ويتحمل كل من الأجهزة الحكومية الدولية مسؤولية إدراج متابعة توافق آراء مونتيري في جدول أعماله، ومع إعداد أوراق عمل وتقارير من أجل إجراء استعراض جماعي لها. وسيكون الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة، بمشاركة المؤسسات الأخرى ذات الصلة وفقا لطرائق المشاركة الجديدة وقرارات التنسيق ذات الصلة التي طبقت أثناء الإعداد للمؤتمر، ضروريا لتنفيذ هذه المهمة.

١٥ - وأوضحت **المكسيك**، في معرض إشارتها إلى الفقرة ٦٩ (ج) من تقرير توافق آراء مونتيري، أهمية توجيه الحوار السياسي إلى مناقشة المقترحات السياسية ''الطليعية''، التي تنطلق من توافق آراء مونتيري. ولكي يتحقق ذلك، يصبح من الضروري أن يضاف عنصر القيادة من قبل جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، على أعلى المستويات، إلى العمليات التحضيرية الموضوعية للحوار. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المفيد للغاية أن يشارك في هذا الشأن مشاركة فعالة كل من رئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي، والمدير العام لصندوق النقد الدولي، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ومديرو الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولكي يتحقق النجاح للحوار الرفيع المستوى، فلا بد أن يكون حوارا شاملا. ومن هذا المنطلق، تشكل تجربة المؤتمر وعمليته التحضيرية، لا سيما نظامه الداخلي، منهاجا مناسبا لتحديد الطرائق التي تستطيع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن تشارك وتساهم بها في متابعة مهام مد الجسور المقترحة في توافق آراء مونتيري.

١٦ - وأكدت **جمهورية إيران الإسلامية** على ضرورة عدم انعقاد الحوار الرفيع المستوى بالارتباط مع أو على هامش غيره من الاجتماعات، وأنه يتعين أن تكون له طبيعة منفصلة ومستقلة، وأن يحظى بالاهتمام اللائق به بوصفه حوارا هاما وفعالا. ولكي ينال الاجتماع الاهتمام اللازم بوصفه حوارا هاما وفعالا، اقترحت إيران أن تقدم الدعوات إلى الوزراء المختصين كي يشاركوا في الاجتماع، وأن يطلب إلى الدول الأعضاء تشكيل مؤسسات تنسيقية وطنية تعمل كمراكز اتصال، بمشاركة كبار موظفيها، من أجل توحيد مواقفها

بشأن طريقة متابعة نتائج مؤتمر مونتيري. وأشارت إيران إلى أن نتائج ووثائق الاجتماع المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، الذي اعتبر بمثابة المتابعة السنوية لتوافق آراء مونتيري، يجب أن تقدم إلى الحوار الرفيع المستوى، وأن يقدم ما يسفر عنه الحوار الرفيع المستوى من مبادئ توجيهية ومقترحات عملية، إلى المؤسسات المالية والنقدية والتجارية والسياسية المختلفة، فضلا عن الجداول الزمنية المتعلقة بتنفيذها.

١٧ - وأبدت **إيران** ملاحظة تفيد بضرورة مشاركة جميع الدول الأعضاء والدول المتمتعة بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة، ومشاركة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في الحوار الرفيع المستوى. وأضافت أنه يتعين وضع الترتيبات الكفيلة بإزالة أي عقبات تمنع هذه المشاركة واقترحت زيادة مدة انعقاد الدورة إلى أربعة أيام، يخصص يومان منها لاجتماع كبار المسؤولين، ويومان للحوار الرفيع المستوى، واقترحت أيضا تقديم نتائج الاجتماع، بعد تدارسها على مستوى الخبراء، في صورة نص متفاوض عليه تمهيدا لاعتماده في شكله النهائي.

١٨ - وارتأت **اليابان** أنه يتعين أن يصبح الحوار منتدى للمناقشات الفعالة فيما بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري. وأضافت أنه يتعين تقديم الدعوة إلى أصحاب المصلحة في القطاع المؤسسي، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وغيرهم من أصحاب المصلحة مثل قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وأبدت ملاحظة مفادها أنه، من أجل الحث على قيام مناقشة حيوية، يتعين ألا تكون نتائج الحوار نصا متفاوضا عليه بل نصا موجزا. وأعربت اليابان عن رأيها بأنه يتعين عقد الحوار عقب الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ما دام سيتم النظر في تقارير ذلك الاجتماع. واقترحت اليابان أن يجري الحوار في بداية دورة اللجنة الثانية، ليكون بذلك بديلا عن المناقشات العامة بشأن مسائل الاقتصاد الكلي. ثم أعربت عن اعتقادها بأن الحوار يجب أن يكون سلسلة من المناقشات التفاعلية بشأن جدول أعمال محدد يجري الاتفاق عليه قبل وقت كاف من انعقاد الحوار. ويمكن تكريس جزء من المناقشات لمسألة التفاعل بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من القطاع المؤسسي، وغيرهم من أصحاب المصلحة. ومن أجل الإعداد لذلك، ينبغي أن يُطلب إلى كل طرف من أصحاب المصلحة تقديم تقرير موجز عن الخطوات التي اتخذها أو سيتخذها من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري.

١٩ - وانضمت **أنغولا** إلى الرأي القائل بضرورة مواصلة الحوار استجابة لمقتضيات التضامن والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والتكافل الحقيقي، وفق ما جاء في قرار الجمعية العامة ١٩٠/٥٦. ورأت أن الهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية تستطيع أن تؤدي دورا حيويا في تفعيل التعاون الدولي من أجل مواجهة تحديات العولمة. ومن شأن أن التخطيط الفعال للحوار الرفيع المستوى وتحديد مواقيته، أن يساعدا في تعزيز ذلك التعاون. وسيفيد كذلك مواصلة التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ - وذكرت **ناورو** أنها ستنضم إلى التوافق العام في الآراء، على أساس أن الاجتماع سيستمر كحدث رفيع المستوى بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بتوافق آراء مونتيري. واقترحت ناورو النظر في عقد اجتماع قصير لمدة يومين أو ثلاثة أيام، تحت إشراف الجمعية العامة، على غرار اجتماع الجمعية العامة الذي عقد مؤخرا بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية. وأضافت قائلة أن اجتماعا مثل هذا يمكن عقده سنويا في التاريخ الذي انعقد فيه مؤتمر مونتيري أو قريبا من ذلك التاريخ. كما أن أفضل مساهمة فنية تقدم للاجتماع، هو ما يمكن أن يقدمه فريق عامل/فريق خبراء من الأفرقة المنضوية تحت لواء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - وأكدت **بوتان** على ضرورة الإفادة من الحوار الرفيع المستوى من أجل استعراض نجاحات وإخفاقات الأمم المتحدة في تنفيذ مسؤولياتها وفق ميثاقها، بشكل صحيح، حينما تتعلق المسألة بتنمية البلدان النامية، وبالمسائل المتصلة على وجه الخصوص بأقل البلدان نموا، وبالبلدان غير الساحلية الجزرية الصغيرة النامية. واقترحت بوتان أن ينظر الحوار الرفيع المستوى في المزيد من الحلول لمشكلة الفقر، وفي وضع السياسات والإجراءات المناسبة المطلوبة. وأكدت أنه يتعين أن يعالج الحوار الرفيع المستوى الجوانب الهامة المتعلقة بتماسك واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية، من أجل دعم التنمية وتخفيف وطأة الفقر. كما يتعين أن يعالج الحوار الرفيع المستوى حالة الالتزامات مقارنة بتوفير الموارد من أجل تحقيق الهدف الدولي المتمثل في بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأن يقدم التوجيه بشأن كيفية تمويل الالتزامات الدولية بطريقة أفضل. وأضافت تقول إنه يتعين أن ينظر الحوار الرفيع المستوى في قضية إيجاد سبل أخرى لتمويل التنمية، وصيانة المنافع العامة على المستوى العالمي.

٢٢ - وتولي **كوبا** أهمية فائقة للحوار الذي سيعقد بين الحكومات والمجتمع المدني بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. وترى كوبا أن القطاع الخاص بوسعه

الاضطلاع بدور إيجابي في دعم جهود المنظمة الرامية إلى تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ولمحاربة الفقر، ضمن أولويات أخرى في هذا المجال. بيد أن التعاون مع القطاع الخاص والموارد التي يوفرها لا ينبغي أن يكون سوى تكملة لما يتعين على حكومات البلدان المتقدمة النمو أن تسهم به من موارد، وفاء بالالتزام الدولي بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا السياق، من المهم التأكيد مجددا على الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، خاصة فيما يتعلق برصد وتشجيع الوفاء بالالتزامات المتصلة بالتعبئة الدولية لموارد المساعدة الإنمائية الرسمية. وما زالت كوبا على اقتناع راسخ بأنه لا يجب الاكتفاء ببلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية وإنما يجب تجاوزه، بالنظر إلى الاتساع المتنامي للهوة التي تفصل بين البلدان الفقيرة والغنية. ويجب أن يتخذ ذلك شكل زيادة في الموارد التي تكرسها البلدان الصناعية لأغراض المساعدة الرسمية المتعددة الأطراف، كما في حالة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وتشير كوبا إلى أن أكبر التحديات التي يتعين التصدي لها فيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية عن طريق الشراكة تشمل ما يلي: (أ) المبادرة أولا إلى تحديد أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالنظر إلى أن الدافع الرئيسي للقطاع الخاص المتمثل في تحقيق أقصى قدر من الأرباح لا يتفق بالضرورة مع الأولويات التي تحددها الحكومات في سياساتها وبرامجها الوطنية؛ (ب) الحاجة إلى استحداث إطار معياري دقيق لإجراءات هذا التعاون بحيث تعتمده الهيئات الحكومية الدولية؛ (ج) ضرورة إقرار صيغ تمنع القطاع الخاص من فرض شروط على التعاون معه؛ (د) وضع قواعد تنظيمية واضحة تكفل الشفافية وعملية المساءلة اللازمة لدى الجهات الفاعلة من عناصر القطاع الخاص والأجهزة الحكومية الدولية؛ (هـ) ضرورة كفالة أن تكون آليات التعاون وأنشطته متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة.

٢٣ - كما أشارت **كوبا** إلى ضرورة تنظيم مساهمة القطاع الخاص وإقامتها على قواعد محددة مسبقا، مما يحول دون التعدي على مهام الهيئات الحكومية الدولية ومسؤولياتها أو تقويض الدور الرئيسي للجمعية العامة وطابعها الحكومي الدولي والديمقراطي المشترك. وعليه، تعرب كوبا مجددا عن اعتزامها معارضة أي محاولة لفرض عمليات اتخاذ القرار بأسلوب غير ديمقراطي على نحو ما هو سائد حاليا في مجالي التمويل والتجارة الدوليين على مجالات أخرى من التعاون الدولي من أجل التنمية.

ثالثا – آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٢٤ – أشار **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تصبح وسيلة تتابع بها الأمم المتحدة الالتزامات التي أعلنتها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في سياق توافق آراء مونتيري. ويمكن للحوار الرفيع المستوى أن يوفر فرصة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لكي تقدم تقريرا وافيا عن عملية الرصد والتحليل التي أعدتها في إطار ولايتها بشأن الرصد العالمي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كما يتيح فرصة لكي تعرض مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التقارير القطرية عن تنفيذ الأهداف. واقترحت المجموعة الإنمائية أن يستفيد الحوار الرفيع المستوى من جدول أعمال منظم، قائم على أساس المجالات الستة التي شملها توافق آراء مونتيري، فيتم تناول موضوع واحد كل سنة للتوصل إلى توافق بين آراء أصحاب المصلحة في عملية مونتيري. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المشاركة ينبغي أن تشمل المديرين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وينبغي أن تشمل الجهات المؤسسية المشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

٢٥ – وأشار **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إلى أنه يمكن تنظيم الحوار الرفيع المستوى خلال أربعة أيام تقريبا، على النحو التالي: اليوم الأول للحوار مع المديرين التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز؛ واليوم الثاني لتبادل الآراء مع منظمات المجتمع المدني؛ واليوم الثالث للحوار مع قطاع الأعمال؛ واليوم الرابع للعملية الحكومية الدولية داخل الجمعية العامة التي ستفيد من الأيام الثلاثة الأولى من الحوار مع الشركاء. وينبغي الاستمرار في نظام اجتماعات المائدة المستديرة الناجح للغاية الذي أظهر إمكانياته الكبيرة في مونتيري والدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على السواء.

٢٦ – ولاحظ **صندوق النقد الدولي** أن هيكل الحوار الرفيع المستوى يمكن أن يناقش بصورة أفضل بعد اتضاح الآراء بشأن اجتماع الربيع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ويبدو أن من الضروري لاجتماع الجمعية العامة أن يحتفظ بهدفه المنشود بوصفه اجتماعا للحوار. وأعرب الصندوق عن الاهتمام بالمقترحات المتعلقة بالهيكل المناسب لمثل هذا الحوار في ضوء الأحكام التي تنظم الجمعية العامة والمتعلقة بالشكل الذي يمكن أن يعطي الوكالات دورا ملائما.

٢٧ – وترى **منظمة العمل الدولية** أن الحوار الرفيع المستوى يمكن أن ينظم حول متابعة مؤتمر مونتيري، بتسليط الضوء على مسألة التماسك والاتساق داخل النظام المتعدد الأطراف

دعما للتنمية. وذكرت المنظمة أن الحوار الرفيع المستوى يمكن أن يمثل فرصة مؤاتية لاستعراض التقدم المحرز في المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، واستراتيجيات تخفيف عبء الديون والحد من الفقر، والجوانب الأخرى لإدارة الاقتصاد العالمي. وفي ضوء التوقيت، ذكرت المنظمة أن بعض نتائج عمل اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعولمة قد تصبح متاحة في وقت مناسب للإسهام في مداولات الحوار الرفيع المستوى. وتؤيد منظمة العمل الدولية الشكل المبتكر المتمثل في عقد اجتماعات مائدة مستديرة مصحوبة بحلقات نقاش غير رسمية لتكملة المناقشات الرسمية التي تدور في الجلسات العامة. وتقترح المنظمة إمكانية المزيد من تعزيز الحوار الرفيع المستوى من خلال جهد يرمي لكفالة تشكيلة واسعة من المشاركات الوزارية في الحوار، تشمل كلا من الوزارات المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الإقرار الواجب بالدور الخاص لمنظمات العاملين وأرباب الأعمال بين صفوف أصحاب المصلحة من المجتمع المدني.

٢٨ - واقترحت **منظمة العمل الدولية** أن يحمل أحد المواضيع الفرعية للحوار الرفيع المستوى التي ستتناولها أفرقة المناقشة، عنوان ''الاستثمار المنتج والعمل اللائق في الاقتصاد العالمي''. وفي رأي المنظمة، يتمثل جوهر تمويل التنمية في الحاجة إلى زيادة الاستثمار المنتج زيادة كبيرة في غالبية الدول النامية. وينبغي لذلك بدوره أن يوجه صوب تعظيم معدل النمو في فرص العمل المنتجة واللائقة، مما يمثل العامل الرئيسي في تخفيف حدة الفقر والتقاسم المنصف لثمار التنمية. بيد أن بلوغ هذا الهدف يمثل مهمة معقدة تتطلب التنسيق المتناغم للعناصر الرئيسية للعولمة، مثل الأداء المناسب للأنظمة المتصلة بالأسواق المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط ذلك أيضا بوجود ركيزة اجتماعية صلبة يستند إليها هيكل الإدارة العالمية وتشمل، في جملة أمور، مسألة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وبهذا المعنى، سيمثل الموضوع طريقا ملموسا لتعميق الفهم لبُعد أساسي في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٢٩ - وأشارت **منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)** إلى أن طرائق الحوار سوف تتوقف على الحصيلة المرجوة منه. وإذا أُريد تحقيق حصيلة ملموسة جدا، وذلك هو الغرض فيما يبدو، سيتعين الاضطلاع ببعض الأعمال التحضيرية من أجل المفاوضات والقرارات. وإذا أُريد تحقيق حصيلة ليست ملموسة بالقدر نفسه، يمكن تصور إجراء المزيد من المناقشات المرسلة. بيد أن القيام بعمل ملموس بدلا من إنتاج المزيد من الكلام يبدو حتميا من الناحية السياسية. ولاحظت منظمة الأغذية والزراعة أن طبيعة الحوار ينبغي أن ترمي إلى الحفاظ على الزخم الذي تحقق في مونتيري وينبغي أن يركز على المجالات التي تتطلب مزيدا من الاهتمام، مثل الأشكال المبتكرة للتمويل، واتساق السياسات، خاصة في مجالات التجارة، والمعونة،

وتخفيف عبء الديون، وكيفية رصد التزامات المانحين بشأن التجارة والمعونة وتخفيف الديون بطريقة تتناسب مع رصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت المنظمة على ضرورة إيلاء الاهتمام لمواعيد انعقاد الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية) بغية الاستفادة من نتائجها.

٣٠ - ورأت **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)** أن الحوار ينبغي أن يتسم بمزيد من التفاعلية، والتركيز، والتوجه صوب تحقيق النتائج، كما ينبغي أن يتسم بمزيد من التركيز على المواضيع المطروحة ويتناول مجالات اهتمام محددة تتمشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، يمكن لإحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتولى مرة كل سنتين مسؤولية تنظيم هذا الحوار بما يتمشى مع مجال أنشطتها ومع الأولويات الدولية. وينبغي لتلك المؤسسة أن ترصد تنفيذ التوصيات التي يسفر عنها الحوار وتُعد في آخر المطاف تقريرا عن الأنشطة المنفَّذة والنتائج المحققة. وترى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن فترة السنتين فترة مناسبة، وتلاحظ أن إطار الحوار ينبغي أن يكون واسعا قدر الإمكان، فيشمل الحكومات، ومختلف المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية والبحثية، فضلا عن القطاع الخاص.

٣١ - ورأى **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** اتباع شكل الحوارات السابقة نفسه بالنسبة للحوار المقبل، بعقد مناقشة في جلسة عامة، ثم اجتماعات مائدة مستديرة، وحلقات نقاش غير رسمية، بحيث يشمل ذلك ممثلين للمجتمع المدني. وأشار البرنامج إلى أن طبيعة الحوار المقبل يمكن أن تعبر بشكل مفيد عن مضمون الفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري، خاصة فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر مونتيري والمؤتمرات الأخرى، مثل مؤتمر الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال، يمكن للمؤتمر أن ينظر، في جملة أمور، في الكيفية الأنجع التي تكفل لبرامج عمل مختلف الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي، أن تعبر بصورة فعالة عن توصيات المؤتمرات الدولية والحوارات السابقة. وسيكون من المفيد أيضا أن يشمل الحوار اجتماع مائدة مستديرة أو حلقة نقاش بشأن الدور الحيوي للإدارة المستدامة للبيئة في تحقيق التنمية، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر (على سبيل المثال، الاستخدام المستدام للمياه المصحوب بإدارة كفؤة يمكن أن يُولِّد تدفقات مستدامة من الإيرادات للمساعدة في تمويل تحسينات البنية الأساسية لصالح الفقراء. وينبغي لمناقشة السياسات أن تنظر في نماذج الشراكات التي تركز على احتياجات البلدان النامية وخصائصها، مثل التركيز على زيادة قدرة البلدان النامية على إدارة مرافق البنية الأساسية الرئيسية وغيرها من الموارد القائمة على البيئة. ويمكن للحوار أيضا أن يسلط الضوء بصورة مفيدة على التكلفة التي

تتكبدها البلدان النامية بسبب الحواجز والتشوهات التجارية. ومن حيث التوقيت اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الموعد الأنسب للحوار المقبل هو بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بغية تدارس نتائجه.

٣٢ - وأشار **مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة** إلى أن تجربة لجنة المخدرات التي يعرضها أعضاء أفرقة خبراء لدى عقد مناقشات مواضيعية، أثبتت النجاح الكبير لهذا الشكل في التحفيز على إجراء حوار صريح ومنفتح عن طريق عرض التجارب الوطنية المختلفة التي تعبر عن الظروف السائدة في المناطق المعنية. ويقوم أعضاء الحلقات النقاشية الذين يمثلون مختلف الآراء والنُّهُج باقتسام الدروس المستفادة على الصعيد الوطني. ويمكن أن يقوم منسق مختلف بإدارة كل موضوع فرعي لحلقة النقاش في الحوار ويمكن أن يوفر مساهمة لموجز الرئيس تعرض في ختام المناسبة ذات الصلة. وتوفر اجتماعات الموائد الوزارية المستديرة فرصة للمشاركة على مستوى رفيع من جانب وزراء يضطلعون بمسؤوليات في مجالات المواضيع المطروحة للنقاش. وشدد المكتب على ضرورة إيلاء الاهتمام في إطار الموضوع العام للتنمية البديلة في مجال مكافحة المخدرات والتنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة من الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات، مؤكدا كذلك على أهمية النظر في المسائل الواردة في القرار ١٤/٤٥، المتخذ في الدورة الخامسة والأربعين للجنة المخدرات، بالنسبة لموضوع تواؤم واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية، وفقا للفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري.

٣٣ - واقترحت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ** أن تشتمل طرائق العمل على عقد موائد مستديرة وزارية مشتركة تشارك فيها مؤسسات إنمائية إقليمية ودولية وتجري فيها مناقشات مفتوحة تتناول مواضيع متنوعة في إطار أفرقة غير رسمية يشارك فيها أصحاب المصالح المعنيون بالأمر مثل المنظمات غير الحكومية. وينبغي أن تتكون أفرقة المناقشة هذه بالدرجة الأولى من أفراد ذوي خبرة عملية لا خبرة نظرية فحسب بالقضايا المطروحة. وفي إطار كل حوار منها وفي سياق الموضوع الكلي للتمويل لأغراض التنمية يمكن أن تناقش باستفاضة أوسع المواضيع المتخصصة بناحية معينة من قبيل موضوع دور الأسواق المالية في الاقتصاد الحقيقي. وينبغي أن تكون المواضيع التي تناقش في إطار الحوار الرفيع المستوى مزيجا من القضايا الإنمائية الطويلة الأجل والمشاكل القصيرة الأجل. كما ينبغي التوكيد على أن الحوار المتعلق بالقضايا الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل على حد سواء، ينبغي أن يحاول التوصل بطبيعته إلى استنتاجات وتوصيات عملية بشأن السياسة العامة لا أن يستخدم كحلبة نقاش حول مسائل نظرية. واقترحت اللجنة أن

يتزامن موعد الحوار مع بداية انعقاد دورة الجمعية العامة لكفالة تمثيل رفيع المستوى من جانب البلدان الأعضاء.

٣٤ - وأعربت **اللجنة الاقتصادية لأفريقيا** عن اعتقادها أن إعادة تشكيل الحوار الرفيع المستوى ينبغي أن تركز على تقييم التقدم المحرز صوب التنفيذ والقيود التي تعرقل المتابعة والتوصيات المتعلقة بذلك. وترى أن من الأهمية بمكان كفالة اشتراك جميع أصحاب المصالح على نحو ما جرى في مؤتمر مونتيري. واقترحت اللجنة إمكانية عقد الاجتماعات الإقليمية للخبراء التقنيين ربما بالاقتران مع الاجتماعات الإقليمية العادية، كاجتماعات وزراء المالية مثلا، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات مونتيري وذلك قبل انعقاد الحوار الرفيع المستوى. وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أيضا إلى ضرورة التشديد في الحوار الرفيع المستوى على دور اللجان الإقليمية في المتابعة.

٣٥ - واقترحت **اللجنة الاقتصادية لأفريقيا** أن يركز الحوار الرفيع المستوى على موضوع كفالة التماسك والاتساق فيما بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية وأن يظل الحوار في الصيغة التي تشكل بها فيتألف من اجتماعات عامة واجتماعات موائد مستديرة وزارية وموائد مستديرة غير رسمية يشارك فيها جميع أصحاب المصالح الرئيسيين. وينبغي للحوار أن يتيح إمكانية عقد دورات مفتوحة وتفاعلية بعيدا عن النصوص المتفاوض عليها. وينبغي عقد الحوار الرفيع المستوى كل سنتين لإتاحة وقت كاف للمشاورات الإقليمية. وأشارت اللجنة إلى إمكانية تكريس دورة كاملة من دورات الحوار الرفيع المستوى المقبل لمتابعة مونتيري أو تكريس دورة كل أربع سنوات لبحث القضايا الأخرى. وأشارت اللجنة إلى أن موعد إجراء الحوار الرفيع المستوى ينبغي أن يتيح إمكانية إدماج محصلة الحوار في المؤتمر الدولي المقترح لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

رابعا - مقترحات للحوار الثالث الرفيع المستوى

٣٦ - يضع الأمين العام العناصر والمقترحات التالية أمام الجمعية العامة للنظر فيها، آخذا في حسبانه آراء الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

ألف - طابع الحوار

٣٧ - **ينبغي للحوار الرفيع المستوى**، بوصفه جهة التنسيق الحكومية الدولية للمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، على النحو المتوخى في توافق آراء مونتيري، **أن يحافظ على النهج العريض الكلي الجامع لعملية التمويل لأغراض التنمية لدى معالجة مجموعة**

شاملة من القضايا الوطنية والدولية والمنظومية المتصلة بالتمويل لأغراض التنمية. كما أن الغرض من الحوار الرفيع المستوى هو زيادة تعميق فهم عملية العولمة والتكافل المعقدة.

٣٨ - إن متابعة المؤتمر عملية معقدة لا تتم من خلال الحوار الرفيع المستوى فحسب وإنما تشتمل أيضا على جوانب عديدة من عمل الأمم المتحدة والجمعية العامة نفسها. والحوار الرفيع المستوى يمثل فرصة للجمعية العامة لكي تبحث في المسائل المطروحة أمامها وتستكشف مسائل جديدة. ويمكنه أيضا أن ينظر، على سبيل المثال، في المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة هذه السنة حول مسألة العولمة والترابط وأن ينظر كذلك في القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مساهمته في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وبشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وقد ترغب الجمعية أيضا في النظر في كيفية تضمين الحوار الرفيع المستوى خلاصة عن المناقشات التي تجريها اللجنة الثانية بشأن بنود جدول الأعمال الأخرى المتصلة بالتمويل لأغراض التنمية.

٣٩ - كما يلزم إيلاء النظر في كيفية إيجاد تقسيم واضح للعمل بين ما يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، في اجتماعها المشترك في الربيع، والحوار الرفيع المستوى على مستوى الجمعية العامة من أعمال، من جهة ثم علاقة هذا الحوار بالنظر في مسألة متابعة موضوع التمويل لأغراض التنمية في اللجنة الثانية، من جهة أخرى.

٤٠ - وفي هذا السياق، لا بد من أخذ العنصرين التاليين بعين الاعتبار، وهما: أولا، أن الاجتماعات السنوية المشتركة التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، على الرغم من ضرورة وجود جدول أعمال لها يركز على التنفيذ ويدور حول موضوع محدد واحد أو أكثر يعقد المجلس بشأنه حوارا مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بالدرجة الأولى، فإن الحوار الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة مرة كل سنتين يستعرض، في إطار عالمي وعلى نحو شامل، التقدم الإجمالي والإجراءات التي اتخذها جميع أصحاب المصلحة متابعة لتوافق آراء مونتيري على أساس التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمدخلات الآتية من أصحاب المصلحة الآخرين.

٤١ - ثانيا، على الرغم من أن الأمين العام مكلف بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة يتم النظر فيه في إطار البند المعنون ''التمويل لأغراض التنمية'' في اللجنة الثانية، فإن الحوار الرفيع المستوى الذي يجري مرة كل سنتين في الجمعية العامة على مستوى الجلسات العامة

يعتبر فرصة لإجراء استعراض شامل رفيع المستوى للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية تشارك فيه مؤسسات صاحبة مصلحة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٢ - ويتضح مما تقدم أن متابعة مؤتمر مونتيري تعتبر مسألة معقدة نوعا ما. وعلاوة على ذلك، فإن المسائل الأعم المتصلة بالعولمة لا تزال بحاجة إلى معالجة في إطار حوار يرمي إلى بناء شراكة جديدة من أجل التعاون الإنمائي. لذا، ينبغي للحوار الرفيع المستوى أن يعالج مسألة متابعة مؤتمر مونتيري والمواضيع الأخرى، حسب الاقتضاء، في إطار متابعة متكاملة للمؤتمرات. وهذا سمكّنه من أن يعالج أيضا المسائل المتصلة بالعلاقة بين التنمية المستدامة والتمويل والتجارة ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

باء - التوقيت

٤٣ - **كيما يحافظ الحوار الرفيع المستوى على وتيرة انعقاده مرة كل سنتين، ينبغي له أن ينعقد في عام ٢٠٠٣.** وسيكون هذا موعدا مناسبا تماما، لأنه يأتي بعد انعقاد الاجتماع المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في ربيع عام ٢٠٠٣ وباعتبار أن موضوع التمويل لأغراض التنمية هو أحد الموضوعين الخاصين اللذين سيتناولهما الأمين العام في تقريره السنوي عن متابعة إعلان الألفية الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣. **ويمكن أن ينعقد الحوار الرفيع المستوى، كما جرت عليه العادة في الماضي، في بداية دورة الجمعية العامة أو مباشرة بعد عقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعهما السنوي الخريفي في واشنطن (العاصمة)، مما يُيسِّر أو يتيح للوزراء المشاركين في الاجتماع إمكانية المشاركة في الحوار. ولا بد من تحديد المواعيد قبل وقت كاف تراعى فيه جداول اجتماعات أي هيئة حكومية دولية معنية أخرى. ومن المقرر أن تبدأ الجمعية العامة دورتها الثامنة والخمسين في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.**

جيم - طرائق العمل

٤٤ - ينبغي لطرائق العمل أن تتيح للحوار الرفيع المستوى إمكانية تقديم مساهمة متميزة لتعزيز النُهج وتحالفات العمل التي تكفل إجراء متابعة نشطة وتشاركية وتنفيذا فعالا من جانب جميع أصحاب المصلحة.

٤٥ - **وينبغي للحوار الرفيع المستوى أن يشمل**، حسبما طلبه توافق آراء مونتيري، **حوارا حول السياسة العامة يشارك فيه أصحاب المصلحة ذوو الصلة ويتركز على تنفيذ نتائج المؤتمر بما فيها التماسك والاتساق فيما بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية**

دعما للتنمية. وهذا الحوار الرفيع المستوى يمكن أن يشمل عقد موائد مستديرة وزارية يشارك فيها جميع الشركاء تكون مماثلة للشكل الذي استخدم في مونتيري؛ و/أو منتديات أخرى تُكرّس للتفاعل بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني.

٤٦ - ويمكن أن ينعقد الحوار الرفيع المستوى على مدى ثلاثة أيام؛ يكرس اليوم الأول منها للحوار/للاستماع التفاعلي مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وفي اليوم الثاني يمكن عقد أربع إلى ست موائد مستديرة في وقت واحد تضم كل منها زهاء ٥٠ مشتركا (بمن فيهم أربعة إلى ستة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ وأربعة إلى ستة ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كل مائدة من الموائد المستديرة)؛ وفي اليوم الثالث، يمكن عقد حوار بشأن السياسة العامة لمناقشة المسائل المنبثقة عن الموائد المستديرة وعن عمليات الحوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٧ - ولتمكين جميع أصحاب المصلحة من الاضطلاع بالأعمال التحضيرية المناسبة، ينبغي للجمعية العامة أن تقرر، في دورتها السابعة والخمسين، موعد انعقاد الحوار الرفيع المستوى والمواضيع التي سيتناولها. وينبغي أن تعكس المواضيع النهج الكلي الذي يتعين اتباعه في التصدي للتحديات التي يواجهها التمويل لأغراض التنمية على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية والمنظومية.

٤٨ - وينبغي للحوار الرفيع المستوى أن ينظر، حسبما هو مشار إليه في توافق آراء مونتيري، في التقارير المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الهيئات، فضلا عن مسائل أخرى تتصل بالتمويل لأغراض التنمية. وهذا سيشمل تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يغطي اجتماعه الربيعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأعمال ذات الصلة من دورته الموضوعية بالإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي سيصدر في عام ٢٠٠٣، ليعالج مسألة التمويل لأغراض التنمية كموضوع خاص. وسوف يشمل هذا أيضا التقارير السنوية المقدمة من الأمين العام عن الجهود المبذولة في متابعة الالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، حسبما هو مطلوب في الفقرة ٧٢ من اتفاق آراء مونتيري.

٤٩ - وإضافة إلى التقارير المشار إليها أعلاه، يمكن أن تقدم إلى الحوار الرفيع المستوى قبل انعقاده، ورقة خاصة بقضايا معينة تتضمن قائمة مشروحة تساعد في تنظيم الحوار

وتأخذ في الاعتبار القضايا المنبثقة عن أعمال المتابعة التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الكيانات.

٥٠ - ولا بد من النظر في طرائق العمل المناسبة التي تتيح إمكانية اشتراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الحوار الرفيع المستوى المعاد تشكيله وفي الأعمال التحضيرية للحوار. **وينبغي كفالة اشتراك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية اشتراكا كاملا في الحوار الرفيع المستوى، بما في ذلك الاشتراك في المرحلة التحضيرية. وينبغي تمكين المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال، من الاشتراك في الحوار الرفيع المستوى والموائد المستديرة وينبغي حضور ممثلين عنه في الحوار الوزاري. ويلزم التماس حلول مبتكرة بما يكفل مساهمة جميع المؤسسات صاحبة المصلحة. وفي استطاعة اللجان الإقليمية القيام، في هذا السياق، بعقد منتديات إقليمية بمشاركة من جانب المجتمع المدني وقطاع الأعمال من أجل إعداد المدخلات اللازمة للحوار. ويمكن النظر في فكرة إنشاء نقاط للتنسيق تتولى كفالة إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات والدوائر الحكومية المعنية.**

٥١ - وتأسيسا على المناقشات والموجز الذي يقدمه الرئيس، يمكن التوصل، على غرار الممارسة التي اتبعت في السنوات الماضية، إلى تفاهم متفق عليه في إطار اللجنة الثانية في شكل قرار يتخذ في إطار البند المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٨.

(٢) يمكن الاطلاع على ملخصّي الحوارين السابقين في الوثيقتين A/53/529 و A/56/482.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرتان ٦٩ (ج) و (د).

(٤) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢.

(٥) الآراء المعرب عنها هي مقتطفات مستقاة مباشرة من النص الأصلي المقدم من الحكومات ومن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

(٦) مرتَّبة حسب ورودها.